العلاقة بين الاستطاعة وخلق الافعال

د منقذ عدنان محمد

كلية العلوم الاسلامية- جامعة بغداد

The relationship between ability and creation of actions

Dr. Munqzad Adnan Mohammed
College of Islamic Sciences - University of Baghdad

المقدمة :

حصلت بعض الحوادث وبعض النقاشات بين الصحابة رضي الله عنهم في مسائل القدر في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لكن كان وجود النبي صلى الله عليه وسلم بينهم كان كفيلا وضامنا بعدم الانجرار بعيدا عن الصفاء والنقاء الذي تميزت به عقيدة الصحابة رضي الله عنهم والتي غرسها فيهم النبي صلى الله عليه وسلم فتوجد بعض الروايات الدالة على وجود هذا النقاش وحصوله بين الصحابة رضي الله عنهم ومنها ما رواه ابو هريرة رضي الله عنه قال خرج علينا رسول الله صلى عليه وسلم ونحن نتنازع في القدر فغضب واحمر وجهه حتى كأنه فقيء في وجنتيه الرمان فقال : (أبهذا أمرتم أم بهذا أرسلت إليكم ؟ إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر ، عزمت عليكم لا تنازعوا فيه) ١فوجود النبي صلى الله عليه وسلك كان ضامنا وكفيلا ان يبقى المسلم بعيدا عن التشوهات والانحرافات العقدية فلهذا كان جيل الصحابة رضي الله عنهم جيلا فريدا بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى لان من رباهم وغرس فيهم العقيدة انما هو النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا اسلم الناس قلبا وعقيدة وافضلهم عبادة وارجحهم عقلا وافضلهم فهما للدين .ولما توسع الاسلام وانتشر في مناطق جديدة وبعض هذه المناطق لها ديانات وفلسفات قديمة فحصل الاحتكاك بين المسلمين وبين اهل هذه المناطق وهذا امر طبيعي فبدات تثار اشكالات هنا وهناك تتعلق في العقيدة ومنها كان باب القدر ولما كان المسلم يتسم بالايجابية وعليه ان يكون له موقف مساو للتحديات التي تواجهه نجد ان العلماء رحمهم الله على مختلف مشاربهم وتوجهاتهم العقدية شمروا ساعد الجد لبيان عوار وفساد هذه الافكار الدخيلة على العقيدة الصافية النقية التي جاء بها الاسلام ومن هنا نشط العلماء فكتبوا المؤلفات والكتب لبيان المعتقد الصحيح في هذه المسائل الخلافية وبيان منطلقات اصحاب هذه الافكار الدخيلة ومن اين اخذوها ومصادرهم وادلتهم في معتقدهم هذا فبينوا لنا المعتقد السليم والموقف الصحيح من هذه الافكار الدخيلة . من هنا احببت ان اكتب في مسالة دقيقة لطالما زلت فيها اقدام وافكار فاخترت مسالة علاقة الاستطاعة مع خلق الافعال و لا سيما نحن نعرف ان مسالة خلق الافعال من المسائل التي حصل فيها خلاف عريض وكبير بين المتكلمين لربما نجد ان هذا الخلاف لم يكن فقط بين المدارس المختلفة وانما حتى داخل المدرسة الواحدة نجد خلافا في بعض التفاصيل والمسائل الفرعية فاحببت ان ادرس العلاقة بين الاستطاعة وخلق الافعال من خلال استعراض اراء المتكلمين وبيان ادلتهم في العلاقة لعلي من خلال هذا البحث اقدم خدمة الى الامة من خلال ابراز جهود المتكلمين على اختلاف مشاربهم وافكارهم وارائهم في هذه المسالة الدقيقة والتي لطالما اختلف المتكلمون فيها .

مبحث تمهيدي :
الاستطاعة لغة

واصلها من طوع فيقال طوع يديه اي منقاد له والاستطاعة الطاقة فالاستطاعة لغة تعني الطاقة والقدرة على الشئ وعكسها العجز فمن لا طاقة له هو العاجز ٢اصطلاحا : لا يختلف تعريف الاستطاعة في الاصطلاح عنها في تعريفها اللغوي فغالب من شرحها وعرفها ذكر ان المراد منها القدرة على شيء او هي صفة بها يتكمن ان يفعل او لا يفعل الفعل فهي عرض ٣ يخلقه الله في المخلوقات بها يفعل الافعال الاختيارية فان شاء بها فعل وبها ايضا لا يفعل ان شاء ذلك ٤ .فالاستطاعة هي عبارة عن قوة يمتلكها المكلف وبها يستطيع المكلف اداء ما امر به من الاعمال والافعال الاختيارية سواء أكانت بدنية ام مالية ام ذهنية ومن هنا نستطيع القول ان الاستطاعة لا تبتعد كثيرا عن المعنى اللغوي بل هي قريبة منه والصورة ستكون اوضح حين الحديث عن موقف الفرق الاسلامية المختلفة من تعريف الاستطاعة ونظرتهم لها وهذا ما سابينه في المبحث القادم اذ سافصل فيه موقف الفرق الاسلامية من الاستطاعة وادلتهم على رايهم في الاستطاعة وعلاقتها مع افعال العباد .

المبحث الاول
موقف الجهمية من خلق الافعال والاستطاعة

المطلب الاول : موقف الجهمية من خلق الافعال

من المعلوم ان الجهمية كانوا من الجبرية الذين يسلبون العبد اختياره وقدرته على فعل الافعال الاختيارية فيجعلونه مسلوب الارادة ومجبورا على افعاله ولا خيار له في الافعال وانه لا فعل و لا عمل لاحد سوى الله سبحانه وتعالى ونسبة هذه الافعال الى البشر انما هي على سبيل المجاز لا الحقيقة فلهذا نفوا ان يكون للعبد استطاعة لا قبل الفعل ولا بعده و لا معه فالقدرة منفية عندهم والعبد مجبر على الارادة فهو خاضع لمشيئة الله وامره فالفعل حقيقة لله بلا اختيار للعبد وفعل العبد انما كفعل الجمادات فهم وان كانوا اثبتوا ان الباري سبحانه وتعالى هو خالق كل شيء وانه ما شاء كان ولم يشأ لم يكن الا انهم غالوا فانكروا ان يكون الانسان ان يفعل افعاله بقدرته وانه غير مختار في افعاله الاختيارية واستدلوا على ذلك بجملة من الايات والنصوص الشرعية الكريمة كقوله تعالى (اللَّـــهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) الزمر ﴿٦٢﴾ وقوله سبحانه (أَمْ جَعَلُوا لِلَّـــهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ اللَّـــهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ) سورة الرعد ﴿ ١٦﴾ وقوله تعالى (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـٰكِنَّ اللَّـــهَ رَمَىٰ) الانفال ﴿١٧﴾ وغيرها من الادلة التي استدلوا بها على سلب ارادة الانسان في افعاله الاختيارية والتي تدل على قدرة الباري سبحانه وانه لا خالق سواه اما الادلة

والنصوص الشرعية التي تسند الفعل الى العبد فقد تعسفوا في تاويلها ولي عنقها ولم ياخذوا بظاهرها ٥ .اعتقادهم هذا جاء من سوء فهمهم للادلة النصية الواردة في هذا الموضوع وايضا جاء من تعسفهم في تاويل النصوص لتاييد مذهبهم الفاسد في خلق الافعال ونسبتها الى الفاعل حيث ان الشرع والعقل دل على ان العبد فاعل لفعله وانه يستحق الحمد اذا ما احسن في فعله ويستحق الذم اذا ما اذنب او فعل قبيحا (هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) النمل ﴿٩٠﴾ وقوله تعالى (وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ) ال عمران ﴿٢٥﴾ فهم قد غلوا حتى نفوا الحكم وتاثير الاسباب وانكروا ان يكون للانسان فعل يفعله بقدرته وهؤلاء الجبرية احتجوا بمشيئة الله العامة وقدره على محبته لما شاءه ورضي به واذنه فيه ويلخص الشهرستاني لنا رايهم في خلق الافعال فيقول (ومنها قوله في القدرة الحادثة ان الانسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة وانما هو مجبور في افعاله لا قدرة له ولا ارادة و لا اختيار وانما يخلق الله تعالى الافعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات وتنسب اليه الافعال مجازا كما تنسب الى الجمادات والثواب والعقاب جبر كما ان الافعال كلها جبر واذا ثبت الجبر فالتكليف ايضا كان جبرا)٦ولا شك ان قولهم هذا مردودو شرعا وعقلا ومعتقدهم هذا ظاهر البطلان لمخالفته النصوص الشرعية التي اثبتت بان للانسان عملا وفعلا يحاسب عليه ان فعل خيرا يشكر عليه وان فعل شرا يحاسب عليه ومنها قوله سبحانه وتعالى (جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) الاحقاف ﴿١٤﴾ وقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ) الصف ﴿٢﴾ وقوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) الكهف ﴿٣٠﴾ فهذه الايات الكريمة ومثيلاتها تثبت وبشكل قاطع ان للانسان فعلا وعملا ينسب اليه حقيقة لا مجازا وانه محاسب على افعاله هذه فالشرع والعقل متفقان على ان العبد يحمد ويذم على فعله ويكون حسنه له عليه سيئه فلو كان هذا الفعل فعل غيره لكان غيره هو المحمود او المذموم ٧ .ومن هنا يتبين لنا بطلان مذهبهم في الجبر وانه باطل لا اساس له ولا يدعمه الشرع ولا العقل وانه مناف للشرع والفطرة والعقل وان منبع رايهم انما جاء من سوء فهمهم للادلة الشرعية المتعلقة بهذه المسالة والتي في حقيقة الامر تعد من المسائل التي حارت فيها الافهام وزلت ، فهي متعلقة – اي مسألة القدر – بامر عظيم وجلل وهو القدر والذي زلت فيه عقول جمهرة لا باس بها من الامة على مر تاريخها العقدي الحافل .

المطلب الثاني : موقفهم من الاستطاعة

مر بنا في المطلب السابق ان الجهمية يسلبون العبد اختياره وقدرته على فعل الافعال الاختيارية فيجعلونه مجبورا في افعاله وان افعاله وحركاته من جنس حركة الجمادات وان الافعال لما نسبت الى المخلوقين فانها نسبة مجاز وليست حقيقة ومن هنا فانهم نفوا وجود الاستطاعة لا مع الفعل و لا قبله فليس للعبد اي استطاعة وهو مرغم على افعاله فالفعل يصير كله لله والعبد كالريشة في مهب الريح

لا اثر لقدرته في الفعل .وبناءا على هذا فانهم ينفون الاستطاعة سواء أكانت قبل الفعل ام مقارنة له فانهم ينفونها عن العبد واستدلوا بما ورد من الادلة النصية التي تدل على اثبات قدرة الرب تبارك وتعالى ومشيئته وانه الخالق وحده لا شريك له في ايجاد الخلق وانه على كل شيء قدير كقوله تعالى (اللَّـــهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) الزمر ﴿٦٢﴾ وقوله سبحانه (أَمْ جَعَلُوا لِلَّـــهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ اللَّـــهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ) سورة الرعد ﴿ ١٦﴾ وقوله تعالى (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـــٰكِنَّ اللَّـــهَ رَمَىٰ) الانفال ﴿١٧﴾ .فهم بناءا على الادلة النصية السابقة وما يماثلها نفوا الاستطاعة الحاصلة للعبد فالعبد لا يمتلك الاستطاعة لا قبل الفعل ولا معه ٨

المبحث الثاني

افعال العباد والاستطاعة عند المعتزلة :

المطلب الاول :افعال العباد عند المعتزلة :

يرى القدرية انه لا قدر والامر انف ٩ اي الان فالانسان هو الذي يخلق او يقدر اعمال نفسه ويتوجه اليها بارادته وقدرته وهذا يعني ان الله لا يقدر هذه الاعمال ازلا فهو سبحانه وتعالى لا يعلم بهذه الاعمال الا بعد وقوعها بمعنى ان القدرية وهم الفرقة المعاكسة للجبرية والمناقضة لهم قد جعلت الانسان خالقا لافعاله وموقفهم هذا لعله كان ردة فعل حين ما رأوا بعض المسلمين يبالغون في القدر ويتمادون به فحصل عندهم هذا الموقف ١٠ .وتبنى المعتزلة هذا الراي وورثوا هذه المقالة من القدرية وقووها بجملة من الشبه العقلية فانه من المعروف عن المعتزلة قدرتهم الكبيرة في ايراد الشبه العقلية التي تدعم رايهم في المسائل التي اختلفوا فيها مع خصومهم فيعتقد جمهرة منهم ان افعال العباد ليست مخلوقة لله وان العباد هم الخالقون على وجه الحقيقة لا المجاز وان للعباد ارادة وقدرة مستقلة عن ارادة الله سبحانه وقدرته فافعالهم لا فاعل لها على وجه الحقيقة ومحدث لها الا العبد نفسه فهي من فعل واحداث العبد ١١.الا ان المعتزلة لم تنكر علم الله الازلي فالله عندهم عالم بكل ما يكون من افعال الخلق لا تخفى عليه خافية فهو لم يزل يعلم من يكفر ومن يعصي ومن يؤمن وايضا يرى المعتزلة ان القدرة التي يعمل بها الانسان هي من الله تعالى وبهذا يكونون قد اختلفوا في بعض المسائل مع القدرية الخلص الذين نفوا هذه الامور ١٢ .استدل المعتزلة على رايهم القائل بخلق الافعال ان العبد هو خالق للفعل فاستدلوا على رايهم هذا بجملة من الادلة النصية التي تتسق وتتناغم مع رايهم والتي تدل على حرية العبد وانه هوالمسؤول عن عمله لا عن عمل غيره ومنها قوله سبحانه وتعالى (مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ) ال عمران ﴿١٥٢﴾ وقوله سبحانه (وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ) الكهف ﴿٢٩﴾ ويقول القاضي عبد الجبار مبينا حقيقة موقف المعتزلة من هذه المسالة فيقول (فقد فوض الامر في ذلك الى اختيارنا فلولا ان الكفر والايمان متعلقان بنا ومحتاجان الينا والا كان لا معنى لهذا الكلام ولتنزل منزلة قوله من شاء

فليسود ومن شاء فليبيض فكما ان ذلك سخف لان الاسوداد والابياض غير متعلقين بنا كذلك في مسالتنا) ١٣ ، فالانسان في نظرهم مخير من حيث انه خالق لافعاله ومختار في فعله وان افعاله لا علاقة لها بالارادة والمشيئة الالهية ومن هنا نجد ان الزمخشري يقول (ومن علق وجود القبائح من الكفر والمعاصي بمشيئة الله وارادته فقد كذب التكذيب كله وهو تكذيب لله وكتبه ورسله ونبذ ادلة العقل والسمع وراء ظهره) ١٤ ويبدو ان احد الاسباب التي جعلت المعتزلة تذهب الى هذا الراي هو انهم كانوا يركزون على جانب التوحيد وصيانته من اي شيء ممكن يقدح فيه حتى ان بعض المورخين في الفرق الكلامية والملل كانوا يسمونهم بالموحدين او اهل التوحيد لشدة اهتمامهم بالتوحيد فهو احد اصولهم الخمسة ومن هنا فانهم لما ذهبوا الى رايهم هذا في خلق الافعال هو ان افعال العباد منها ماهو فيه ظلم وجور وطغيان وسلب لحقوق الاخرين فلو نسبت الى الباري سبحانه وتعالى وانه هو خالقها لهذه الافعال الاختيارية فاننا سننسب الظلم والجور الى الباري سبحانه وتعالى ١٥ بل نجدهم انهم نفوا الارادة الالهية لينزهوها عن ارادة القبيح وفي هذا يقول القاضي عبد الجبار (ان الارادة فعل من الافعال ومتى تعلقت بالقبيح فتجب لا محالة وكونه تعالى عدلا يقتضي ان تنفي عنه هذه الارادة)١٦ فموقف المعتزلة جاء متماشيا مع موقفهم العام من تقديم العقل على النص فقيدوا ارادة الله بالحكمة والعدل ونزهوه عن خلق الشر ووصفوا افعاله سبحانه وتعالى كلها بالعدل ورايهم هذا جاء ايضا متماشيا مع اصل التوحيد فنزهوا الله سبحانه وتعالى عن الظلم حتى لا يشابه المخلوق في صدور الظلم فالمخلوق من الممكن ان يصدر عنه الظلم و نظرتهم هذه الى الخير والشر كانت نظرة انسانية فانهم شبهوا الله سبحانه وتعالى في الافعال بافعال العباد واعتبروا ان الله اذا امر العبد ولم يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الاعانة كان ظالما له ١٧ .

المطلب الثاني :الاستطاعة عند المعتزلة :

قبل البدء بالحديث عن موقف المعتزلة من الاستطاعة لا بد وان نوضح أنواع الاستطاعة.

فهناك نوعان من الاستطاعة:

١-استطاعة قبل الفعل ، وهي مناط التكليف ؛ فإذا لم توجد فلا تكليف .مثل: الصحة ، وحصول الأسباب التي لابد منها في الفعل .

٢-استطاعة مقارنة للفعل ، وهي التي تكون معه ، و بها يكون ، وهي ليست مناطاً للتكليف ، بل الله يمنحها لمن يشاء .والاستطاعة الثانية نفتها المعتزلة ، وأثبتت الأولى ؛ لأن الله عندهم لا يقدر الهدى للعباد ولا الضلالة ، بل العبد هو الذي يتصرف في نفسه فيقول القاضي عبد الجبار الهمذاني (فإن قيل فما الدليل على أن القدرة قبل الفعل ؟ قيل له :لأنها لو كانت مع الفعل لوجب أن لا يقدر كافر على الإيمان ، ولو لم يقدر عليه لم يحسن من الله تعالى أن يأمره به ؛ لأن الله تعالى لا يكلف العباد ما لا يطيقون) ١٨ ويقول ايضا (ان القدرة متقدمة لمقدورها غير مقارنة له) ١٩ ويبين لنا

سبب ذلك فيقول (لانه يلزم على القول بمقارنتها للمقدور تكليف ما لايطاق وذلك قبيح ومن العدل ان لايفعل القبيح) ٢٠فالاستطاعة السابقة للفعل ، والتي تثبتها المعتزلة ، تشمل القدرة على الفعل وعلى ضده وهي غير موجبة للفعل . بخلاف الاستطاعة المقارنة ،التي لا تصلح لغير الفعل . وقول المعتزلة في الاستطاعة يتماشى ويتناسق مع بقية أقوالهم في القدر ويوضح شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى موقفهم فيقول (وقوم جعلوا الاستطاعة قبل الفعل ، وهو الغالب على النفاة من المعتزلة والشيعة ...والقدرية أكثر انحرافاً ، فإنهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال ، فإن عندهم المؤثر لا بد أ ن يتقدم على الأثر لا يقارنه بحال ،سواء في ذلك القدرة والإرادة والأمر)٢١ ومذهب المعتزلة في هذه المسألة كسائر مذاهبهم في القدر ويرد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله رايهم هذا فيقول (والصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة ،أن الاستطاعة متقدمة على الفعل ، ومقارنة له أيضاً ، وتقارنه أيضاً استطاعة أخرى لا تصلح لغيره .فالاستطاعة نوعان : متقدمة صالحة للضدين ، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل ، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له ، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له) ٢٢واستدل المعتزلة على رايهم في الاستطاعة بجملة من الادلة النصية والعقلية فيقول الجاحظ في معرض استدلاله عن الاستطاعة (ان بعض المخالفين قد سال بعض اصحابنا فقال هل تعرف في كتاب الله تعالى انه يخبر عن الاستطاعة انها قبل الفعل ؟ قال نعم اتى كثير ومن ذلك قوله تعالى (قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ) النمل ﴿٣٩﴾ ٢٣ .و من هنا يتبين لنا ان المعتزلة كانوا يقولون بالاستطاعة فان الله سبحانه لما اعطى القدرة والاستطاعة للعبد فانه سبحانه يكون قد مكن العبد من الافعال ويصح منه بناءا على ذلك فعل الخير والشر فيقع منه الايمان او الكفر باختياره المحض وليس جبرا وكرها ٢٤

المبحث الثالث

موقف الاشاعرة من خلق الافعال والاستطاعة :

المطلب الاول : موقفهم من خلق الافعال :

يرى الاشاعرة ان الله سبحانه وتعالى خالق افعال العباد وبهذا فانهم يخالفون المعتزلة والجبرية الا انه الملاحظ ان الاشاعرة قد مر مذهبهم في هذه المسالة باكثر من مرحلة فالله سبحانه وتعالى في نظرهم خالق افعال العباد ولكن (ان افعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله تعال وحدها وليس لقدرتهم تاثير فيها بل سبحانه اجرى عادته بان يوجد في العبد قدرة واختيارا فاذا لم يكن هناك مانع اوجد فيه فعله المقدورمقارنا لهما فيكون الفعل مخلوقا لله ابداعا واحداثا ومكسوبا للعبد والمراد بكسبه اياه مقارنته لقدرته وارادته من غير ان يكون هناك منه تاثير او مدخل في وجوده سوى كونه محلا له)٢٥ وقولهم هذا جلب لهم التشنيع من المعتزلة لانهم لم يثبتوا للعبد قدرة مستقلة ومؤثرة فهم بنظر المعتزلة لم يذهبوا بعيدا عن مذهب الجهمية .

ويرى الامام الباقلاني رحمه الله تعالى ان الافعال واقعة بمجموع القدرتين فيقول (على ان تتعلق قدرة الله باصل الفعل وقدرة العبد بصفته اعني بكونه طاعة ومعصية الى غير ذلك من الاوصاف التي لا توصف بها افعاله تعالى كما في لطم اليتيم تاديبا او ايذاءا فان ذات اللطم واقعة بقدرة الله وتاثيره وكونه طاعة على الاول ومعصية على الثاني بقدرة العبد وتاثيره)٢٦ فالفعل واقع بقدرة العبد بوصفه طاعة او معصية وما يترتب عليها من الثواب او العقاب .ويرى الامام الغزالي رحمه الله تعالى جواز اجتماع مؤثرين على فعل واحد فافعال العباد واقعة بمجموع القدرتين على فعل واحد فيقول رحمه الله تعالى (وانما الحق اثبات القدرتين على فعل واحد والقول بمقدور منسوب الى قادرين فلا يبقى الا استبعاد توارد القدرتين على فعل واحد واهذا انما يبعد اذا كان تعلق القدرتين على وجه واحد فان اختلفت القدرتان واختلف وجه تعلقهما فتوارد التعلقين على شيء واحد غير محال) ٢٧ بناءا على هذا فانهم يرون ان افعال العباد تقوم بالمشاركة بين الله تعالى والعبد وبهذا الراي يكون الاشاعرة قد رفضوا قول المعتزلة القائل بحرية العبد في افعاله وقول الجبرية ان الانسان لا يستطيع احداث شيء و لا كسب شيء فالامام الاشعري رحمه الله تعالى يفرق بين نوعين من الافعال هما الافعال الاضطرارية والافعال الاختيارية او الارادية فالعبد يجد في نفسه تفرقة ضرورية بين حركات الحمى والارتعاش وبين المشي والاختيار وهذه التفرقة راجعة الى ان الحركات الاضطرارية تقع من العبد مجبورا عليها ليس له ارادة في اختيارها اما الافعال الاختيارية الارادية والتي يقدر الانسان عليها فانها تكون مسبوقة بارادة العبد احداثها واختيارها وبهذه القدرة الحادثة يكتسب الانسان افعاله ٢٨ فافعاله كلها مخلوقة لله تعالى وهي كسب للعباد وعلى ذلك يترتب الثواب والعقاب ومن هنا فان الاشاعرة ذهبوا الى القول بالكسب والكسب كما يشرحه الامام الاشعري رحمه الله تعالى (ان الشيء وقع من المكتسب له بقدرة حادثة) ٢٩ ويقول الايجي رحمه الله تعالى (المقصد الاول في ان افعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وحدها وليس لقدرتهم تاثير فيها بل الله سبحانه اجرى عادته بان يوجد في العبد قدرة واختيارا فاذا لم يكن هناك مانع اوجد فيه فعله المقدور مقارنا لها فيكون فعل العبد مخلوقا لله ابداعا واحداثا ومكسوبا للعبد) ٣٠ وعرف الكسب رحمه االه تعالى (والمراد بكسبه اياه مقارنته لقدرته وارادته من غير ان يكون منه تأثير) ٣١ .

ويعطون مثلا على معنى الكسب فيقولون (الحجر الكبير قد يعجز عن حمله رجل ويقدر اخر على حمله منفردا به اذا اجتمعا جميعا على حمله كان حصول الحمل باقواهما و لا خرج اضعفهما بذلك عن كونه حاملا كذلك العبد لا يقدر على الانفراد بفعله ولو اراد الله الانفراد باحداث ماهو كسب للعبد قدر ووجد مقدوره فوجوده على الحقيقة بقدرة الله تعالى و لا يخرج مع ذلك المكتسب من كونه فاعلا وان وجد الفعل بقدرة الله تعالى) ٣٢ .

ويقول الامام الباقلاني رحمه الله تعالى (يجب ان يعلم ان العبد له كسب وليس مجبورا بل مكتسب لافعاله من طاعة ومعصية لانه تعالى قال (لَهَا مَا كَسَبَتْ) البقرة ﴿٢٨٦﴾ يعني من ثواب طاعة (وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ) البقرة ﴿٢٨٦﴾ يعني من عقاب المعصية ..... ويدل على صحة هذا ايضا ان العاقل منا يفرق بين تحرك يده جبرا وسائرر بدنه عند وقوع الحمى به او الارتعاش وبين ان يحرك هو عضوا من اعضائه قاصدا الى ذلك باختياره فافعال العباد هي كسب لهم وهي خلق من الله تعالى فما يتصف به الحق لا يتصف به الخلق وما يتصف به الخلق لا يتصف به الحق وكما لا يقال لله تعالى انه مكتسب كذلك لا يقال للعبد انه خالق)٣٣ .وبهذا الطرح فان الاشاعرة لم يجعلوا لقدرة العبد تاثيرا في فعله سوى الكسب والكسب الفعل الواقع والمكتسب للفرد فمجال القدرة الحادثة التي هي قدرة العبد هو الاكتساب وليس لها اي القدرة الحادثة دور الخلق الا انه من الملاحظ ان هناك اختلاف بين الاشاعرة في هذه المسالة فالامام الجويني رحمه الله تعالى يختلف موقفه من كتاب الى اخر ففي الارشاد صرح برايه وكان رايه مشابه لراي عامة الاشاعرة فيقول رحمه الله تعالى (اتفق سلف هذه الامة قبل ظهور البدع والاهواء واضطراب الاراء على ان الخالق المبدع رب العالمين و لا خالق سواه و لا مخترع الا هو فهذا هو مذهب اهل الحق فالحوادث كلها حدثت بقدرة الله تعالى و لا فرق بين ما تعلقت قدرة العباد به وبين ما تفرد الرب بالاقتدار عليه ويخرج من مضمون هذا الاصل ان كل مقدور لقادر فالله تعالى قادر عليه وهو مخترعه ومنشئه) ٣٤ وقال ايضا رحمه الله تعالى (فالوجه القطع بان القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها اصلا وليس من شرط تعلق الصفة ان تؤثر في متعلقها اذ العلم معقول في تعلقه بالمعلوم مع انه لا يؤثر فيه وكذلك الارادة المتعلقة بفعل العبد لا تؤثر في متعلقها) ٣٥ وهنا نجد الامام الجويني رحمه الله تعالى يتفق مع راي من سبقه من الاشاعرة الا انه في كتابه النظامية وهي اخر ما كتبه في علم الكلام ومن الممكن ان نلخص رايه في خلق الافعال بالاتي فيي النظامي الله خالق كل شيء ومنها قدرة العبد بالاتفاق و مَلّك الله العبدَ إرادة مستقلة، يختار بها،و يخلق الله القدرة الحادثة للعبد بعد اختيار العبد للفعل ، يُوقع العبدُ الفعل لهذه القدرة الحادثة، ويستحيل أن تكون على معنى الخلق والإيجاد ، والعبد هو المؤثر لوحده في المقدور (لاستحالة اجتماع مؤثرين على أثر واحد) والقدرة هي صفة العبد، وليست فعلاً له، فالمقدور هو فعل العبد.مُوقع الفعل هي (قدرة العبد الحادثة) المخلوقة لله، والواقع بهذه القدرة المخلوقة مضاف لله خلقاً وتقديراً ، فوقع الفعل المقدور بقدرة العبد المخلوقة لله وبعلم الله وإرادته لا بعلم العبد وإرادته فهنا نراه قد صرح بإرادة مؤثرة ومستقلة للعبد، خلافاً للإرشاد وصرح بقدرة العبد الحادثة المؤثرة لوحدها، خلافاً للإرشاد ٣٦ .

المطلب الثاني : قولهم في الاستطاعة

يرى الاشاعرة ان الاستطاعة مع الفعل فلا يجوز ان تتقدمه ولا ان تتاخر عليه بل هي مقارنة له وهي من الله سبحانه وتعالى فيقول الامام الاشعري رحمه تعالى (ان الاستطاعة تحدث مع الفعل تنتفي بانتفائه فهي لا تسبق الفعل و لا تبقى بعده) ٣٧ ويستدل على رايه (بان الاستطاعة لا تبقى بعد الفعل لانها ليست ذات المستطيع بل هي صفة له ومن ثم فلو جاز ان تسبق الفعل بوقت لجاز باوقات حتى مائة عام ثم جاز ان تتقدم قبل حدوث الفعل وبذلك يحدث الفعل باستطاعة معدومة وهذا محال فليس الا ان يحدث الفعل مع الاستطاعة في حال حدوثها) ٣٨ويستدل الامام الجويني على ان الاستطاعة مقارنة للفعل فلا تتقدم ولا تتاخر عليه فيقول (والدليل على ان الحادث مقدور وان الاستطاعة تقارن الفعل ان نقول القدرة من الصفات المتعلقة ويستحيل تقديرها دون متعلق لها فان فرضنا قدرة متقدمة وفرضنا مقدورا بعدها في حالتين متعاقبتين فلا يتقرر على اصول المعتزلة تعلق القدرة بالمقدور فانا اذا نظرنا الى الحالة الثانية فلا تعلق للقدرة فيها فاذا لم يتحقق في الحالة الاولى امكان ولم يتقرر في الحالة الثانية اقتدار فلا يبقى لتعلق القدرة معنى) ٣٩ .ويقول الامام الباقلاني (ويجب ان يعلم ان الاستطاعة للعبد تكون مع الفعل لا يجوز تقديمها عليه و لا تأخيرها عنه كعلم الخلق وادراكهم لا يجوز تقديم العلم على المعلوم و لا الادراك على المدرك والدليل على ذلك قوله تعالى (وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا) الكهف ﴿١٠١﴾ يعني قبولا عند الدعوة يعني انه لم يكن لهم استطاعة عند مفارقة الدعوة فيحصل معها القبول وايضا قوله تعالى (قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا) الكهف ﴿٦٧﴾ وقول ابراهيم عليه السلام (رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ) ابراهيم ﴿٤٠﴾ فلو كانت الاستطاعة قبل الفعل لكان يقول قد جعلتك مقيما ولم يكن لسؤاله معنى لانه سئل في شيء قد اعطيه وهو قادر عليه وايضا قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) الفاتحة ﴿٥﴾ فلو كانت الاستطاعة قبل الفعل لم يكن للسؤال فيها معنى ولان القدرة الحادثة لو تقدمت على الفعل لوجد الفعل بغير قدرة لانها عرض والعرض لا يبقى و لا يصح ان يوجد بعد الفعل وايضا لانه لا يكون فاعلا من غير قدرة فلم يبق الا انها مع الفعل) ٤٠ فالاستطاعة لا تكون الا مع الفعل لانها لا تصلح للضدين فان الاستطاعة المقارنة للفعل لا تصلح الا لذلك الفعل وهي مستلزمة له لا توجد بدونه ٤١ .الا انه هذا الراي يلزم منه على راي بعض العلماء ان يكون كل عبد لم يفعل ما امر به قد كلف ما لا يطيقه اذ لم تكن عنده قدرة الا مع الفعل فمثلا الله اوجب الحج على المستطيع فلو لم يستطع الا من حج لم يكن الحج قد وجب الا على من حج ولم يعاقب احد على ترك الحج فشرط الاستطاعة مع الفعل يسقط التكليف لعدم وجود الاستطاعة ويؤدي الى عدم عصيان احد بترك الحج لانه لا يكون واجبا على احد٤٢ .

المبحث الرابع
موقف الماتريدية من خلق الافعال والاستطاعة :

المطلب الاول :موقفهم من خلق الافعال :

يرى الماتريدية إن أفعال العباد مخلوقة لله وأن الله سبحانه خلقها كلها خيرا كانت أو شرا فيقول الامام الماتريدي رحمه الله تعالى (ثم الدليل عندنا من طريق القرآن على لزوم القول بخلق الأفعال قوله (وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ ۖ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٣﴾أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) الملك ﴿١٣ –١٤﴾ فلو لم يكن جل ثناؤه خالقا لما يجهر ويخفى لم يكن ليحتج به على علمه ....وأيضا أن الله تعالى قال:(هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) يونس ﴿٢٢﴾ وقال في موضع آخر (وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ ۖ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ) سبأ ﴿١٨﴾ أخبر أن تقدير السير والتسير فعله وبه كان السير) ٤٣ وقال ايضا (وأيضا القول بالمتعارف في الخلق أن لا خالق غير الله ولا رب سواه ولو جعلنا حدث الأفعال وخروجها من العدم إلى الوجود ثم فناءها بعد الوجود ثم خروجها على تقدير من أربابها لجعلنا لها وصف الخلق الذي به صار الخلق خلقا وفي ذلك لزوم القول بخالق سواه "...) ٤٤ ويقول رحمه الله تعالى (وليس في الاضافة الى الله تعالى نفي ذلك بل هي لله بأن خلقها على ما هي عليه واوجدها بعد ان لم تكن وللخلق على ما كسبوها وفعلوها)٤٥

فوجود احوال في افعال العباد لا تدركها العقول وتستعصي على الافهام وهناك احوال اخرى تفهمها العقول وتدركها الافهام هذا يعني انه من الوجه الاول ليست لهم لوقوفهم حيارى اما حقيقتها ومن الوجه الثاني لهم لعلمهم بتفاصيلها والمامهم بجوانبها (ان افعال العباد تخرج عن حسن وقبح ولكن اهلها لا يعرفون مبلغ الحسن فيها ولا مبلغ القبح فعندئذ يثبت ان فعلهم من هذا الوجه ليس لهم) ٤٦ واستدل أبو المعين النسفي بقوله تعالى (اللَّـــهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) الرعد ﴿١٦﴾ على صحة رايهم القائل ان للخلق افعال بها صاروا عصاة او مؤمنين فيقول رحمه تعالى تعقيبا على هذه الاة الكريمة (للخلق أفعال بها صاروا عصاة ومطيعين وهي مخلوقة لله تعالى ... وأهل الحق يتعلقون بقوله تعالى (اللَّـــهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) الرعد ﴿١٦﴾ والآية خارجة مخرج التمدح ولا تمدح بما يساويه فيه غيره وفي إخراج فعل غيره عن تخليقه إزالة التمدح لأنه يصير في التقدير كأنه قال: خالق كل شيء وهو فعله أو خالق كل شيء ليس بفعل لغيره..... وهذا باطل.... وبقوله تعالى (وَاللَّـــهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) الصافات ﴿٩٦﴾ [أي: وعملكم ... والمعقول لنا أن إثبات قدرة التخليق للعبد محال لأن من شرط قدرة التخليق ثبوت العلم للخالق بالمخلوق قبل الوجود بدليل قوله تعالى (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) الملك ﴿١٤﴾ وكذا بداهه العقول واعتراف الخصوم باشتراط العلم يدلان على هذا ثم الخلق لا علم لهم بكيفية الاختراع والإخراج من العدم إلى الوجود... فدل أن الفعل وجد بإيجاد الله تعالى) ٤٧ .

فيعتقد الماتريدية في قولهم هذا ان الله تعالى خالق أفعال العباد الاختيارية خيرها وشرها فيعتقدون انه هو القول الحق الذي دل عليه النص والعقل وقالوا ان علاقة العبد بالفعل ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى وهي كسب من العباد .ويفسر الامام الماتريدي رحمه الله تعالى الكلام السابق بقوله (إن حقيقة ذلك الفعل الذي هو للعباد من طريق الكسب ولله من طريق الخلق) ٤٨. ففعل العبد الاختياري انما هو مخلوق لله تعالى والرب تبارك وتعالى وهو الذي يتولى ايجاده واخراجه من العدم الى الوجود والعبد يكتسب الفعل ٤٩ فقالوا ان المؤثر في اصل الفعل قدرة الله تعالى والمؤثر في صفة الفعل قدرة العبد وتأثير العبد هذا هو الكسب فقالوا بالكسب مثل الاشاعرة على ما مر بنا لكن كسبهم يختلف عن كسب الاشاعرة وان اختلفت عبارات الماتريدية في معنى الكسب الا انه حاصل كلامهم ان المؤثر في اصل الفعل هو قدرة الله تعالى والمؤثر في صفة العبد قدرة العبد وتاثير العبد هذا هو الكسب عندهم ويوضح الامام الماتريدي ان المؤثر في اصل الفعل قدرته تعالى وفي وصفه بكونه طاعة او معصية قدرة العبد فاذا ضرب احدهم يتيما تأديبا او ظلما فأصل الفعل وهو الحركة المشتركة بين الضربين مخلوقة لله تعالى بقدرته سبحانه وكون الضرب طاعة وامر حسن في الاول ومعصية وتعدي في الثانية حاصل تأثير قدرة العبد وهذا التأثير سماه الماتريدي الكسب ٥٠ ويوضح البياضي الماتريدي رحمه الله تعالى عقيدة الماتريدية على النحو الاتي فيقول (وقال قوم من العلماء: إنّ المؤثّر مجموع القدرة وقدرة العبد، وهذا المذهب وسط بين الجبر والقدر، وهو أقرب إلى الحقّ وإليه أشار (أبوحنيفة) بقوله كسبهم على الحقيقة والله خالقها) ويقول رحمه الله تعالى (واختيار العبد مؤثّر في الاتّصاف دون الإيجاد، فالقدرتان المؤثّرتان في محلّين وهو الكسب لا مقارنة الاختيار بلا تأثير أصلاً، واختاره الباقلاّني كما في المواقف ..... إنّ اختياره مؤثّر في الإيجاد بمعاونة قدرة اللّه تعالى، فلا تجتمع القدرتان المؤثّرتان بالاستقلال، ولا يلزم تماثل القدرتين)٥١فأفعال العباد إذا هي أفعالهم حقيقة ومفعولة للرب تعالى إذ إن الفعل غير المفعول فالعبد فعل فعله حقيقة والله خالقه وخالق ما فعل به من القدرة والإرادة وخالق فاعليته وسر المسألة أن العبد فاعل منفعل ... فربه هو الذي جعله فاعلا بقدرته ومشيئته وأقدره على الفعل وأحدث له المشيئة التي يفعل بها

المطلب الثاني : الاستطاعة عند الماتريدية :

انتهينا فيما مضى الى ان الماتريدية يقولون بخلق الله تعالى للافعال فقالوا ان الافعال مخلوقة لله تعالى لكنها كسب للعباد وبموقفهم هذا فانهم حاولوا ان يكون وسطا بين المعتزلة والجبرية وجاء موقفهم في الاستطاعة متناغما مع ما سبق فكانوا وسطا بين الفرق فاثبتوا الاستطاعة قبل الفعل ومعه فيقول الامام الماتريدي رحمه الله تعالى (على قسمين احدهما سلامة الالباب وصحة الالات وهي تتقدم الافعال والثاني معنى لا يقدر على تبين حده بشيء يصار اليه سوى انه ليس الا للفعل و لا يجوز وجوده بحال الا ويقع به الفعل عندما يقع معه)٥٢ ويقول التفتازاني رحمه الله تعالى (

والاستطاعة مع الفعل خلافا للمعتزلة وهي حقيقة القدرة التي يكون بها الفعل وبالجملة هي صفة يخلقها الله تعالى عند قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الاسباب والالات فان قصد فعل الخير خلق الله قدرة فعل الخير وان قصد فعل الشر خلق الله قدرة فعل الشر فكان هو المضيع لقدرة فعل الخير فيستحق الذم والعقاب ويقع هذا الاسم على سلامة الاسباب والالات والجوارح .... وصحة التكليف تعتمد على الاستطاعة)٥٣ ويشرح ابو المعين النسفي رحمه الله تعالى الاستطاعة لشيء من التفصيل فيقول (ثم الاستطاعة والطاقة والقدرة والقوة اذا اضيفت الى العبد يراد بها كلها معنى واحد في مصطلح اهل الاصول ثم الاستطاعة عندنا قسمان احدهما سلامة الاسباب والالات وصحة الجوارح والاعضاء وهي المعنية بقوله تعالى (وَلِلَّـــهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ال عمران ﴿٩٧﴾ والثانية الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة التي يتهيأ بها الفعل وهي المعنية بقوله تعالى (مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ) هود ﴿٢٠﴾ الا ترى ان الله تعالى قد ذمهم بذلك والذم انما يلحقهم بانعدام حقيقة القدرة عند وجود سلامة الاسباب وصحة الالات لا بانعدام سلامة الاسباب وصحة الالات لان انتفاء تلك الاستطاعة لا يكون بتضييعه بل هو في ذلك مجبور فلم يلحقهم الذم بالامتناع عن الفعل عند انتفائها .... والاستطاعة الثانية عرض تحدث عندنا مقارنة للفعل) ٥٤ .وبهذا يكون واضحا لنا ان الماتريدية في هذه المسألة اختلفوا مع الاشاعرة الذين قالوا على ما مربنا سابقا ان الاستطاعة انما تاتي مع الفعل لا قبله و لابعده بل مقارنة للفعل ومصاحبة له وخالفهم هنا الماتريدية فانهم قالوا ان الاستطاعة تاتي قبل الفعل وتاتي مصاحبة مقارنة للفعل

المبحث الخامس
خلق الافعال والاستطاعة عند اهل الحديث والسلف :

المطلب الاول :موقفهم من خلق الافعال :

يرى اهل الحديث ان افعال العباد مخلوقة لله وكسب من العباد بمنزلة الاسباب للمسببات فالعباد لهم قدرة ومشيئة وارادة لكنها داخلة تحت قدرة الله تعالى ومشئته وارادته فعندهم الايمان بالقدر يشتمل على اربعة مراتب هي :

١ – علم الله القديم وانه قد علم افعال العباد قبل ان يفعلوها .

٢ – كتابة ذلك في اللوح المحفوظ .

٣ – مشيئة الله العامة وقدرته الشاملة .

٤ – ايجاد الله لكل المخلوقات وانه الخالق و كل ما سواه مخلوق .ويرى اهل الحديث ان افعال العباد تدخل في المرتبة الرابعة ولذلك فهم يقولون فيها ان الله خالق افعال العباد كلها والعباد فاعلون حقيقة ولهم قدرة حقيقية على اعمالهم ولهم ارادة ولكنها خاضعة لمشيئة الله الكونية فلا تخرج عنها

فافعال العباد هي افعالهم حقيقة ومفعولة لله تعالى اذ ان الفعل غير المفعول فالعبد فعل فعله حقيقة والله خالقه وخالق كل ما فعل به من القدرة والارادة وخالق فاعليته فالله تعالى هو الذي جعله فاعلا بقدرته ومشيئته واقدره على الفعل واحدث له المشيئة التي يفعل بها ٥٥ ويقول اللالكائي رحمه الله تعالى (ان افعال العباد كلها مخلوقة لله عز وجل طاعتها ومعاصيها) ٥٦ ويقول ابن تيمية رحمه الله تعالى (افعال العباد مخلوقة بأتفاق سلف الامة وائمتها كما نص على ذلك سائر ائمة الاسلام الامام احمد ومن قبله ومن بعده حتى قال بعضهم من قال ان افعال العباد غير مخلوقة فهو بمنزلة من قال ان السماء والارض غير مخلوقة)٥٧ ويقول ابن القيم رحمه الله تعالى (ويثبتون مع ذلك قدرة العبد وارادته واختياره وفعله حقيقة لا مجازا وهو متفقون على ان الفعل غير المفعول فحركاتهم واعتقاداتهم افعال لهم حقيقة وهي مفعولة لله سبحانه مخلوقة له حقيقة والذي قام بالرب عزوجل علمه وقدرته ومشيئته وتكوينه والذي قام بهم هو فعلهم وكسبهم وسكناتهم فهم المسلمون المصلون القائمون القاعدون حقيقة وهو سبحانه هو المقدر لهم على ذلك القادر عليه الذي شاءه منهم وخلقه لهم ومشيئتهم وفعلهم بعد مشيئته فما يشاءون الا ان يشاء الله وما يفعلون الا ان يشاء الله)٥٨ .لكن اذا كانت افعال العباد مخلوقة لله وهي فعل لهم حقيقة فكيف نجمع بين هذين الامرين (قول القائل هذا فعل هذا او فعل هذا لفظ فيه اجمال فانه تارة يراد بالفعل نفس الفعل وتارة يراد به مسمى المصدر فيقول فعلت هذا افعله فعلا وعملت هذا اعمله عملا فاذا اريد بالعمل نفس العمل الذي هو مسمى المصدر كصلاة الانسان وصيامه ونحو ذلك فالعمل هنا هو المعمول وقد اتخذ هنا مسمى المصدر والفعل واذا اريد بذلك ما يحصل بعمله كنساجة الثوب وبناء الدار ونحو ذلك فالعمل هنا غير المعمول قال سبحانه وتعالى (يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ) سبأ ﴿١٣﴾ فجعل هذه المصنوعات معمولة للجن ... والمقصود ان لفظ الفعل والعمل والصنع انواع وذلك كلفظ البناء والخياطة والتجارة تقع على نفس مسمى المصدروعلى المفعول وكذلك لفظ التلاوة والقراءة والكلام والقول يقع على نفس مسمى المصدر وعلى ما يحصل بذلك من نفس القول والكلام فيراد بالتلاوة والقراءة والكلام والقول يقع على نفس مسمى المصدر وعلى ما يحصل بذلك من نفس القول والكلام فيراد بالتلاوة والقراءة نفس القران المقروء المتلو كما يراد بها نفس المصدر) ٥٩ ومن هنا يتبين لنا ان اهل الحديث يعتقدون ان افعال العباد خلق لله تعالى وهي كسب من العباد اي بمنزلة الاسباب للمسببات فالعباد لهم قدرة ومشيئة وارادة لكنها داخلة تحت قدرة الله تعالى ومشيئته وارادته فالمضاف الى الله هو خلقها والمضاف الى العباد الذي عليه العقاب والثواب هو كسبهم على الحقيقة ٦٠ ومما سبق نلاحظ ان الاشاعرة والماتريدية واهل الحديث رحمهم الله جميعا قالوا بالكسب الا انهم اختلفوا في معنى الكسب فم الفرق بينهم وهذا ما ساجمله في هذه الكلمات وعلى عجالة و لعل ان كان ف العمر بيقة وان يسر الله لي ذلك ساكتب في قابل الايام بحثا

خاصا باذنه تعالى عن الكسب عندهم وبشيء من التفصيل .فالاشاعرة قالوا بالكسب فاثبتوا الكسب للعبد بقدرة اودعها الله اياه الا ان هذه القدرة لا اثر لها فالكسب عند الاشاعرة ان افعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله وحدها ففعل العبد مخلوقا لله ومكسوبا للعبد واما الماتريدية فان المؤثر في اصل الفعل قدرة الله و في وصفه طاعة او معصية قدرة العبد هي التي تحدد ذلك ومن هنا نجد ان الماتريدية قد ابتعدوا بعض الشيء عن الاشاعرة وتوسطوا بين الجبر المطلق والاختيار المطلق فكانوا اوفق من الاشاعرة في موقفهم هذا اما الكسب عند اهل الحديث فانهم قد اثبتوا الكسب للعبد بقدرة اودعها الله في العبد وان للعبد مشيئة واختيار فهو مختار مريد والله خالقه وخالق اختياره ومن هنا فان اهل الحديث يقتربون في هذه النقطة كثيرا من الماتريدية .

المطلب الثاني :موقف اهل الحديث من الاستطاعة :

يرى اهل الحديث ان الاستطاعة على قسمين :القسم الاول :استطاعة قبل الفعل وهي القدرة التي من جهة الصحة والتمكن وهي مناط الامر والنهي وهي التي تصحح قيام او اتيان الفعل وهي التي يتكلم عليها الفقهاء يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى (وفصل الخطاب ان الاستطاعة جاءت في كتاب الله على نوعين : الاستطاعة المشترطة للفعل وهي مناط الامر والنهي كقوله تعالى (وَلِلَّـهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ال عمران ﴿٩٧﴾ وقوله تعالى (فَاتَّقُوا اللَّـهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) التغابين ﴿١٦﴾ .....فان الاستطاعة في هذه النصوص لو كانت لا توجد الا مع الفعل لوجب الا يجب الحج الا على من حج ولا يجب صيام شهرين الا على من صام ولا القيام في الصلاة الا على من قام ...) ٦١ فالقسم الاول من الاستطاعة هي التي تاتي قبل الفعل وهي مناط الامر والنهي .

القسم الثاني :استطاعة مع الفعل وهذا النوع انما يكون مع الفعل فلا يجوز ان ينفك عن الفعل بل يجب ان يكون مقارنا له فاذا وجدت الاستطاعة وجد هذا الفعل من غير تاخير وهذه الاستطاعة بخلاف القسم الاول فان القسم الاول شرعي وهنا كوني بعنى انها تكون مناط القضاء والقدر وبها يتحقق وجود الفعل ويحصل الثواب والعقاب يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى (والاستطاعة التي يكون معها الفعل قد يقال هي المقترنة بالفعل الموجبة له يضاعف لهم العذاب ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون)..... فان الاستطاعة المنفية هنا ليست هي الاستطاعة المشروطة في الامر والنهي والوعد والوعيد والحمد والذم والثواب والعقاب ومعلوم ان هؤلاء في هذا الحال مأمورون منهيون موعودون متوعدون فعلم ان المنفية هنا ليست المشروطة في الامر والنهي المذكورة في قوله (فَاتَّقُوا اللَّـهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) التغابين ﴿١٦﴾)٦٢ .

وعلى هذا فان اهل الحديث يقولون ان الاستطاعة على قسمين استطاعة متعلقة بالتمكن والوسع والصحة والقدرة على اداء ما يكلف به العبد وهذه تاتي قبل الفعل وهي التي يتعلق بها الامر والنهي والنوع الثاني هي مقارنة للفعل فاذا وجدت الاستطاعة حصل الفعل دون تاخير .مما سبق يتبين لنا ان اهل السنة بمختلف توجهاتهم اتفقوا على ان افعال العباد تنسب اليهم فعلا باعتبارهم هم من فعلها وتنسب الى الله سبحانه وتعالى خلقا وقدرا وايجادا مع اختلافهم في مدى تاثير العبد في الفعل فالاشاعرة اثبتوا الكسب للعبد بقدرة اودعها الله في العبد ولكن ليس لهذه القدرة اي تاثير في فعله واما الماتريدية فانهم اثبتوا الكسب وجعلوا للقدرة التي اودعها في العبد تاثيرا في الفعل لا في الايجاد باعتبار الخلق انما يتفرد به الباري سبحانه واما اهل الحديث فقد اقتربوا كثيرا من الماتريدية فقالوا ايضا بالكسب وان للعبد مشئية واختيار بقدرة اودعها الله في العبد فهو مختار والله خالقه وخالق اختياره الانهم اختلفوا في الاستطاعة على ما مر بنا سابقا فقد جعل الاشاعرة الاستطاعة مع الفعل و لا يجوز ان تتقدمه بينما راينا ان الماتريدية واهل الحديث اتفقوا على ان الاستطاعة على نوعين استطاعة قبل الفعل و استطاعة تكون مصاحبة للفعل وهو الراي الراجح والله اعلم فالاستطاعة تاتي بمعنى الوسع والتمكن وتكون قبل الفعل وهي مناط الامر والنهي والتي في ضوئها يوجب التكليف او يرفع ولا يطالب المكلف باداء ما عليه من الاوامر والنواهي والنوع الثاني من الاستطاعة هو الذي ياتي مع الفعل ومصاحبا له وهذا القول هو الراجح فهو الذي يجمع بين النصوص الشرعية .

الخاتمة :

المتتبع لتاريخ الفرق الاسلامية يلاحظ انها اختلفت في جملة من المسائل العقدية والخلاف هذا امر طبيعي نتيجة لاختلاف مناهجها واختلاف مصادرها واصولها التي تعتمد عليها وطرق الاستنباط وتاصيل اقوالها في كل المسائل التي طرحت بين المتكلمين .ومن هذه المسائل ولعلها كانت من ابرزها هي المسائل التي كانت لها صلة بالقدر فانها من اهم المسائل التي ثار النقاش عليها بين المتكلمين لما لها من اهمية كبيرة ولا سيما انها تتعلق ايضا بالحرية الانسانية ومسؤولية الانسان عن اعماله .ولما كان الخوض في القدر ومسائله هو احد الاسباب التي مزقت وحدة المسلمين وفرقتهم ارى تجنب الخوض في هذه المسالة الا من باب الدفاع عن العقيدة وتصحيح الاعتقاد وافحام المخالفين وويشترط على من يخوض في هذه المسالة وما شابهها ان يكون واعيا وفاهما للادلة الشرعية والعقلية بالشكل الذي يستطيع ان يرد على المخالفين وان يبين الحق والمراد من هذه الادلة الاستطاعة تاتي بمعنى القدرة والتمكن والراي الراجح انها اما ان تكون قبل الفعل فتكون متعلقة بالتمكن من اداء ما كلف به او مع الفعل .افعال العباد مخلوقة لله تعالى على الراي الراجح لعموم الامة وهو ما دل عليه النص والعقل وان اختلف القائلون بهذا الراي ببعض التفاصيل الدقيقة لكن

الامة بجمهورها وسوادها الاعظم ذهبت الى هذا الراي بخلاف الجبرية والقدرية الذين خالفوا راي عموم الامة .

المصادر

الابانة عن اصول الديانة لابي الحسن الاشعري تحقيق فوقية حسين الطبعة الاولى ١٣٦٧ هـ ١٩٧٧ دار الانصار القاهرة .

الارشاد الى قواطع الادلة في اصول الاعتقاد لابي المعالي الجويني امام الحرمين تحقيق وتعليق الدكتور محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد مطبعة دار السعادة بمصر ١٣٦٩ هـ ١٩٥٠ م الناشر مكتبة الخانجي القاهرة .

اشارات المرام من عبارات الامام لكمال الدين احمد البياضي الحنفي تحقيق يوسف عبد الرزاق الطبعة الاولى ١٩٤٩ م مصطفى البابي الحلبي القاهرة .

اصول الدين عبد القاهر البغدادي الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ دار الكتب العلمية بيروت .

افعال العباد بين الجبر والاختيار دراسة تحليلية في العقيدة الاسلامية رسالة دكتوراه اعداد الطالب محمد حسن رباح مقدمة الى جامعة القران الكريم والعلوم الاسلامية سنة ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م .

الاقتصاد في الاعتقاد لابي حامد الغزالي حققه وخرج احاديثه الشيخ محمد مصطفى ابو العلا .

الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم لابي الحسين الخياط المعتزلي تحقيق نيبيرج مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٣٤٤ هـ ١٩٢٥ م .

الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للقاضي ابي بكر الباقلاني تحقيق وتعليق محمد زاهد الكوثري اشراف عبدالوهاب عبد اللطيف الطبعة الثانية ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣ م مؤسسة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع – مطبعة السنة المحمدية .

بحر الكلام في علم التوحيد لابي المعين النسفي بدون معلومات .

تبصرة الادلة في اصول الدين للامام ابي المعين النسفي تحقيق محمد الانور الطبعة الاولى ٢٠١١ م الناشر المكتبة الازهرية للتراث .

التعريفات لابي الحسن علي بن محمد الجرجاني الدار التونسية للنشر ١٩٧١ م .

التمهيد للامام الباقلاني تحقيق ابو ريدة الخضيري نشر دار الفكر العربي القاهرة مطبعة لجنة التاليف والنشر والتوزيع ١٣٦٦ هـ ١٩٤٧ م .

الجامع الصحيح سنن الترمذي للامام الحافظ ابي عيسى محمد بن عيسى الترمذي حققه وصححه عبد الوهاب عبد اللطيف الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م دار الفكر نشر المكتبة السلفية بالمدينة

حاشية الكلنبوي على شرح الدواني مع حاشية المرجاني والخلخاني طبعة ١٣١٧ هـ .

الحيوان للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ .

درء تعارض العقل والنقل المسمى موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول لشيخ الاسلام ابن تيمية تحقيق محمد رشاد سالم دار الكتب ١٩٧١ م .

رسائل العدل والتوحيد تحقيق ودراسة الدكتور محمد عمارة دار الهلال ١٩٧١ م .

شرح اصول اعتقاد اهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة واجماع الصحابة والتابعين من بعدهم هبة الله بن الحسن اللالكائي تحقيق احمد سعد حمدان / دار طيبة للنشر والتوزيع / السعودية /

شرح الاصول الخمسة عبد الجبار الهمذاني تعليق احمد بن الحسين بن ابي هاشم تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان الناشر مكتبة وهبة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٥ م .

شرح العقيدة الطحاوية ابن ابي العز الحنفي تحقيق جماعة من العلماء خرج احاديثها الالباني المكتب الاسلامي الطبعة الثامنة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م .

شرح المواقف الطبعة الاولى ١٣٢٥ هـ ١٩٠٧ م مطبعة السعادة .

شرح المواقف للزنجاني تحقيق الدكتور احمد المهدي نشر مكتبة الازهر ١٣٦٩ هـ .

شفاء العليل في مسائل القضاء و القدر والحكمة والتعليل ابن القيم الجوزية دار الفكر للطباعة والنشر مكتبة الرياض الحديثة الرايض الطبعة الاولى ١٣٢٣ هـ .

العقائد النسفية مع شرح التفتازاني طبعة ١٣٢٦ هـ اعيد طبعه بالاوفست مكتبة المثنى بغداد .

العقيدة النظامية تحقيق احمد حجازي السقا ط الاولى ١٣٩٨ هـ .

العقيدة الواسطية لشيخ الاسلام ابن تيمية علق عليها الشيخ محمد بن مانع مطبعة سعد الراشد

الفرق بين الفرق للبغدادي تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر مكتبة محمد علي صبيح

الفصل في الملل والنحل للامام ابي محمد علي بن احمد بن حزم الظاهري دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ .

في الفلسفة الاسلامية منهج وتطبيقه للدكتور ابراهيم مدكور الطبعة الثانية ١٩٧٦ م دار المعارف

القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه ،عبد الرحمن المحمود، دار الوطن ،الرياض ، الثانية ١٤١٨-١٩٩٧ .

كتاب التوحيد لابي منصور الماتريدي تحقيق فتح الله خليف طبعة مصورة دار الجامعات المصرية

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل للزمخشري طبعة دار المعرفة بيروت .

لسان العرب لابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور دار صادر بيروت .

اللمع في الرد على اهل الزيغ والبدع ابو الحسن الاشعري تحقيق حمودة غرابة – مطبعة مصر –

مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد ودية ط الاولى ١٣٩٨

مختار الصحاح محمد بن ابي بكر الرازي مكتبة لبنان بيروت ١٩٨٨ م .

المسامرة بشرح المسايرة لابن الهمام الطبعة الاولى بولاق ١٣١٧ هـ .

المسايرة للكمال ابن الهمام الطبعة الاولى بولاق ١٣١٧ هـ .
معالم اصول الدين للفخر الرازي تصحيح طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الكليات الازهرية اعادت طبعه دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م .
المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية بالقاهرة قام باخراجه ابراهيم انيس طبعة المكتبة
المغني في ابواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار الهمذاني نشر المؤسسة المصرية للتاليف
مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين لابي الحسن علي بن اسماعيل الاشعري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .
الملل والنحل لابي الفتح محمد بن عبد الكريم بن ابي بكر الشهرستاني تحقيق محمد سيد كيلاني مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحبي واولاده بمصر ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م .
منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لشيخ الاسلام ابن تيمية تحقيق محمد رشاد سالم
المواقف في علم الكلام المواقف ،الأيجي ،تحقيق عبد الرحمن عميرة دار الجبيل ،بيروت ،الأولى ١٩٩٧ .
الموسوعة الفقهية وزارة الاوقاف الكويتية الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ ١٩٨٣ م مطبعة ذات السلاسل
نشاة الفكر الفلسفي الاسلامي د علي النشار الطبعة السابعة سنة ١٩٧٧ دار المعارف القاهرة .

الهوامش

١ – رواه الترمذي في السنن ٤/ ٤٤٣ .
[٢] – ينظر لسان العرب ٨ / ٢٤٢ ، المعجم الوسيط ٣٩٨ ، مختار الصحاح ١٦٨ .
[٣] – ينظر الموسوعة الفقهية وزارة الاوقاف الكويتية ٣ / ٣٣٠ .
[٤] – ينظر التعريفات للجرجاني ٣٥ .
[٥] – ينظر شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٣٨ .
[٦] – الملل والنحل (٨٧/١) .
[٧] – ينظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨ / ١٢٠ – ١٢٢) .
[٨] – الملل والنحل للشهرستاني ص : ٣٦ ، مقالات الاسلاميين ١/ ٣١٢ ، الفرق بين الفرق ١٢٨
[٩] – ينظر الفصل في الملل والنحل ٢٢/٣ وايضا الملل للشهرستاني ٤٣/١ .
[١٠] – ينظر نشاة الفكر الفلسفي في الاسلام ٣١٤ – ٣١٥ .
[١١] – ينظر : المغني في ابواب التوحيد ٨ / ٨ وينظر خلق الافعال ١٥ .
[١٢] – ينظر :الملل والنحل للشهرستاني : ٥١/١ وايضا الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم ص ١١٨ .

[١٣] – شرح الاصول الخمسة :٣٦٢ .

[١٤] – الكشاف ٢ / ٥٩ وينظر افعال العباد بين الجبر والاختيار دراسة تحليلية في العقيدة الاسلامية

[١٥] – ينظر شرح الاصول الخمسة ٣٤٥ .

[١٦] – المصدر السابق : ٤٣١ .

[١٧] – ينظر نشاة الفكر الفلسفي الاسلامي ٣٣٤/١ ، شرح الاصول الخمسة ٤٣١ .

[١٨] – الاصول الخمسة ٧٨ –٧٩ .

[١٩]– المصدر السابق ٣٩٠ .

[٢٠] – المصدر السابق نفس الصفحة .

[٢١] – مجموع الفتاوى ،٤ / ٦٨٦ .

[٢٢] – نفس المصدر السابق .

[٢٣]– الحيوان للجاحظ ١٩٠/٢ –١٩١ .

[٢٤] – رسائل العدل والتوحيد ٢١٦/١ .

[٢٥] – شرح الواقف للزنجاني ٢٣٧ وينظر القضاء والقدر المحمود ٣١١

[٢٦] – شرح المواقف : ٢٣٩ .

[٢٧] – الاقتصاد في الاعتقاد ٨٢_٨٣

[٢٨] – ينظر الملل والنحل للشهرستاني : ٩٦/١ ، اللمع : ٧٤

[٢٩] – اللمع في الرد على اهل الزيغ والبدع ص :٧٦ .

[٣٠] – المواقف في علم الكلام : ص :٣١١ .

[٣١] – نفس المصدر نفس الصفحة .

[٣٢] – اصول الدين للبغدادي ص : ١٣٣ _ ١٣٤ ولمزيد من التفصيل حول موقف المتكلمين من الكسب ينظر : المسامرة : ص ١٠٧ ، حاشية الكلنبوي على شرح الدواني ٢٥١/١ .

[٣٣] – الانصاف : ٤٣–٤٤ .

[٣٤] – الارشاد : ١٨٧ .

[٣٥] – المصدر السابق : ٢١٠ .

[٣٦] – ينظر النظامية : ٤٣ ، الملل والنحل للشهرستاني ٩٨/١ وفي الفلسفة الاسلامية ١١٨/٢ .

[٣٧] – اللمع للاشعري : ٩٤ .

[٣٨] – المصدر السابق : نفس الصفحة .

[٣٩] – الارشاد : ٢١٩ –٢٢٠ وينظر لمزيد من التفصيل الاقتصاد في الاعتقاد ص : ١٥٣ .

[٤٠] – الانصاف : ٤٦ –٤٧ وينظر المواقف ص ١٥٣ .

[41] – ينظر شرح القيدة الطحاوية ٤٩٠ واصول الدين للرازي ٩٠ .

[42] – ينظر : درء التعارض : ١ /٦٠ ، منهاج السنة النبوية : ١ / ٢٧٣ ، الفصل ٤٣/٣ .

[43] – التوحيد : ٢٥٤ .

[44] – المصدر السابق :٢٣٠ .

[45] – المصدر السابق ٢٢٥ –٢٢٦ .

[46] – المصدر السا بق : ٢٣٠ .

[47] – التمهيد ٦٢ – ٦٥ وينظر بحر الكلام ٤٠ –٤١ المسايرة ٩٥ –١٠٠.

[48] – التوحيد ٢٢٨ .

[49] – ينظر التمهيد ٦٧ – ٧١ .

[50] – ينظر التوحيد : ٢٢٨ ، اشارات المرام ٢٥٦ ، اللمعة ٤٨ ، تبصرة الادلة ٧٩ .

[51] – اشارات المرام : ٢٥٦ –٢٥٧ .

[52] – التوحيد : ٢٥٦ .

[53] – شرح العقائد النسفية : ٦٠ – ٦١ .

[54] – التمهيد : ٥٣ .

[55] – ينظر مجموع الفتاوى ٣ / ١٤٨ –١٤٩ ، العقيدة الواسطية ٢١ –٢٢ ، شفاء العليل ١٣١ ، القضاء والقدر ٣٧٢ – ٣٧٤ .

[56] – شرح اصول اعتقاد اهل السنة والجماعة ٣ / ٥٣٤ .

[57] – مجموع الفتاوى ٨ / ٤٠٦ .

[58] – شفاء العليل : ١٣ .

[59] – مجموع الفتاوى ٨ /١٢١ .

[60] – ينظر مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٨ / ٣٨٩–٣٩١ .

[61] – مجموع الفتاوى ٢٩٠/٨ وما بعدها وينظر شرح الطحاوية ٦٣٤/٢ .

[62] – مجموع الفتاوى ٢٩٠/٨ .